«هيومن رايتس» : الإصلاحات القضائية في بيروت إيجابية لكنها غير كافية

جعجع : خطاب نعيم قاسم تهديد مباشر للحكومة اللبنانية

رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع

«وكالات» : شدد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، على أن خطاب أمين عام حزب الله نعيم قاسم الجمعة «مرفوض بالمقاييس كلها».

وأوضح جعجع في بيان السبت أن خطاب قاسم يشكل تهديداً مباشراً للحكومة اللبنانية بالدرجة الأولى، وللأكثرية النيابية التي منحت هذه الحكومة الثقة بالدرجة الثانية، وللمؤسسات الدستورية كافة في لبنان، وفي طليعتها رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، مضيفاً أن كلام أمين عام حزب الله هو «تهديد مباشر أيضاً لكل لبناني حر».

كما مضى قائلاً إنه إذا كان قاسم «يَفترض أنه لم يَعُد في لبنان لبنانيون أحرار، فهو مخطئ، بل مخطئ جدا. وإذا كان يَفترض أنه بهذه الطريقة يفرض هيبته غير الموجودة أصلاً على هؤلاء اللبنانيين الأحرار، فهو مخطئ أيضاً وأيضاً وأيضا».

كذلك أردف جعجع أنه «في هذه اللحظات الحساسة من تاريخ لبنان، نقف جميعاً كلبنانيين أحرار، ونحن نشكل الأكثرية الكبرى في لبنان، خلف مؤسساتنا الدستورية، ممثلة خصوصاً برئيس الجمهورية وبرئيس الحكومة اللذين يسعيان بكل ما أوتيا من وطنية واندفاع وقوة إلى إعادة لبنان إلى نفسه، وإلى إعادة الدولة الفعلية إلى انتظامها، وإلى إعادة أصدقاء لبنان إليه، وإلى إعادة المجتمع الدولي أيضاً إلى جانبه».

في حين ختم مؤكداً أن «المرحلة التي نعيش هي مرحلة تأسيسية بامتياز، ولن نألو جهداً في دعم مؤسساتنا الدستورية، والوقوف جميعاً خلفها وإلى جانبها، ولن نألو جهداً في بذل كل ما يمكن في سبيل عدم السماح لأي كان بإفشال هذه المحاولة من جديد».

وكان رئيس الحكومة نواف سلام قد ندد بتصريحات قاسم، مشدداً على أن التلويح بالحرب الأهلية مرفوض كلياً.

كما حذر سلام، الجمعة، من التصرفات غير المسؤولة التي تحرض على الفتنة. وأكد أنه «لا يوجد أي حزب مخول بحمل السلاح خارج إطار الدولة اللبنانية».

إلى ذلك، شدد في تصريحات لصحيفة «الشرق الأوسط» على أن الحكومة ترفض التشكيك بوطنية الجيش.

وأوضح ألا أحد يملي على الحكومة قراراتها، في رد على اتهام حزب الله له بتنفيذ الإملاءات الأمريكية والإسرائيلية.

كما دانت العديد من الشخصيات السياسية من وزراء ونواب تصريحات أمين عام حزب الله، معتبرين أنها تهويل وابتزاز.

جاء ذلك بعدما اتهم نعيم قاسم في كلمة متلفزة الجمعة الحكومة بـ«تسليم» لبنان إلى إسرائيل بقرارها تجريد حزب الله من سلاحه، محذراً من أن ذلك قد يؤدي إلى «حرب أهلية».

واتهم قاسم الحكومة بتنفيذ القرار الإسرائيلي والأمريكي، «حتى لو أدى ذلك إلى حرب أهلية وفتنة داخلية»، معتبراً أن حكومة نواف سلام «اتخذت قراراً خطيراً جداً... وهي تعرّض البلد لأزمة كبيرة».

في حين أكد أن حزب الله لن يتخلى عن سلاحه قبل وقف الاعتداءات الإسرائيلية، مشدداً على أنه على أهبة الاستعداد للمواجهة.

أتى هذا التصعيد الكلامي بعد ساعات على مغادرة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني لبنان، إثر لقائه الرؤساء الثلاثة.

كما جاء بعدما كلّفت الحكومة اللبنانية في مطلع أغسطس الجيش بإعداد خطة لتجريد حزب الله من سلاحه بحلول نهاية العام الحالي، وذلك على وقع ضغوط أمريكية، وتخوف أن تنفذ إسرائيل تهديدات بحملة عسكرية جديدة بعد أشهر من مواجهة بينها وبين الحزب الذي تلقى ضربات قاسية.

من ناحية أخرى وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش الإصلاحات القضائية في لبنان بموجب القانون الذي اعتمده البرلمان في 31 يوليو الماضي بالإيجابية، لكنها عدّتها غير كافية لتحقيق استقلال قضائي كامل.

وأوضحت المنظمة -في بيان نشرته الجمعة- أن القانون يتضمن بعض التقدم في ما يتعلق بالاستقلال القضائي، مثل تعزيز الحوكمة الذاتية للقضاء وتوسيع انتخابات القضاة من قبل قضاة آخرين.

لكنها ذكرت أن التعديلات تتيح للمدعي العام الأعلى المعين من قبل الحكومة أن يأمر المدعين العامين الآخرين بوقف الإجراءات القانونية الجارية، كما يحد من قدرة الهيئة القضائية العليا في لبنان على التغلب على الجمود الحكومي والعرقلة في تعيينات القضاة.

وقال الباحث بالشأن اللبناني في هيومن رايتس ووتش رمزي قيس إنه بعد سنوات من الجهود المتواصلة من قبل مجموعات حقوقية وقضائية لبنانية، أحرز البرلمان تقدماً، «لكنه لم يستغل الفرصة بشكل كامل لحماية القضاء اللبناني من التدخل السياسي».

وأوضح قيس أن القانون الجديد حقق تقدماً في عديد من الجوانب، لكن الثغرات التي لم تُعالج «لا تزال تهدد استقلالية القضاء وتفتح الباب أمام التدخلات السياسية المستمرة».

ووقع رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري القانون في السابع من أغسطس الجاري، وأرسله إلى رئيس الحكومة نواف سلام ورئيس الجمهورية جوزيف عون لتوقيعه، ليصبح قانوناً ساري المفعول.

ودعت هيومن رايتس ووتش الحكومة اللبنانية والبرلمان إلى العمل على تعديل القانون ليتماشى مع المعايير الدولية لاستقلال القضاء، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها لجنة البندقية (اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون) التابعة للمفوضية الأوروبية، إذ من المتوقع أن يدخل القانون حيز التنفيذ مطلع العام المقبل.

وقبل أن يتم عرض مسودة القانون على البرلمان، رحبت مجموعات حقوقية وقضائية لبنانية في مايو الماضي بموافقة الحكومة على مشروع «قانون استقلال القضاء»، الذي تم تغيير اسمه لاحقاً إلى «قانون تنظيم القضاء العادي»، واعتبرته «خطوة واعدة نحو الإصلاح».

وكانت هذه المجموعات التي تضم «الائتلاف من أجل استقلال القضاء في لبنان» و«المفكرة القانونية» التي قدمت النسخة الأصلية من المشروع إلى البرلمان في 2018، قد دعت البرلمان إلى تعديل القانون بشكل أكبر ليتماشى مع المعايير الدولية.

من جهته، قال المدير التنفيذي للمفكرة القانونية المحامي نزار صاغية إنه عند صياغة القانون في 2018، تم وضع «معايير عالية لاستقلال القضاء»، وأكد أن هناك عديدا من التطورات الإيجابية في النسخة الحالية من القانون مثل «انتخابات القضاة، والشفافية، وحرية التعبير والتجمع، لكن القانون لا يزال بعيدا عن المكان الذي يجب أن يكون فيه».

وأفادت هيومن رايتس ووتش بأن النص المعتمد من قبل البرلمان تجاهل إلى حد كبير عديدا من توصيات المجتمع المدني، كما شابت عملية تبني القانون عديد من الانتهاكات الكبيرة للإجراءات التشريعية، بما في ذلك التعديلات التي تم إجراؤها في اللحظات الأخيرة، مما حال دون أن يتمكن أعضاء البرلمان من مراجعتها قبل التصويت.

سوريا : اشتباكات متقطعة في ريف السويداء.. بين الأمن ومسلحين

من السويداء جنوب سوريا

«وكالات» : رغم الهدوء النسبي في محافظة السويداء، جنوب سوريا، اندلعت اليوم السبت اشتباكات متقطعة وفق ما أفادت مصادر.

ولفتت المصادر إلى حصول مواجهات بين مسلحين محليين في وعناصر من قوى الأمن الداخلي.

كما أضافت أن الاشتباكات وقعت على محاور عريقة، قراصة وداما بريف السويداء.

أتى ذلك، بعدما دعا محافظ السويداء مصطفى البكور أمس إلى الصلح بين العشائر وأهالي المحافظة، وتغليب لغة العقل، حرصا على تعزيز السلم الأهلي.

كما شدد على أهمية الحفاظ على التصالح بين أهالي المنطقة وتغليب العقل ونبذ الفتن.

يذكر أن السويداء كانت شهدت اشتباكات ومواجهات استمرت أسبوعاً في 13 يوليو الماضي بين مقاتلين دروز وعشائر بدوية، فتدخلت قوات الأمن الحكومية لوقف المواجهات بين الجانبين. بينما نزح نحو 200 ألف جراء النزاع، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

لكن منذ 19 تموز الماضي، تشهد المحافظة وقفا لإطلاق النار عقب الاشتباكات الدامية التي خلفت مئات القتلى.

ليبيا : بداية متعثرة للانتخابات البلدية بسبب عراقيل أمنية

«وكالات» : بدأت في ليبيا، السبت، المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، دون أن تتمكن بعض المناطق من إجرائها، بسبب تعطيلات أمنية وإدارية.

وأدلى الناخبون في بعض مدن غرب ليبيا بأصواتهم، مثل طرابلس ونالوت والجميل، والمنشية ورقدالين والعجيلات، في حين حالت قرارات السلطات الأمنية شرق البلاد دون إجرائها في 26 بلدية، بعد أن أوقفت الأجهزة التابعة للحكومة المكلفة من البرلمان برئاسة أسامة حماد العملية الانتخابية، وفق مفوضية الانتخابات.

كما أعلنت المفوضية عن تأجيل التصويت في البلديات الواقعة بمدن الزاوية وصرمان وبئر الغنم إلى السبت المقبل، بسبب تلف المواد اللوجستية نتيجة حريق طال مخازن المفوضية في الزاوية.

من جهتها نددت البعثة الأممية في ليبيا، في بيان، بحرمان الليبيين من الاقتراع في عشرات البلديات.

وشددت البعثة على أن هذا الأمر الذي يشكل «انتهاكاً صارخاً لأبسط الحقوق السياسية للمواطنين الليبيين»، داعية الجهات المسؤولة تقديم الدعم للعملية الانتخابية والحرص على توفير المناخ الآمن اللازم لتنفيذ عمليات الاقتراع واحترام نزاهة الانتخابات ونتائجها.

يأتي ذلك فيما تعرضت مكاتب الانتخابات في مدن الساحل الغربي والزاوية وزليتن، خلال الأيام الماضية، إلى اعتداءات وهجمات مسلحة، أدت لاحتراق مواد الاقتراع وتضرر المباني.

وكان من المقرر أن تشمل المرحلة الثانية من الانتخابات 50 مجلساً بلدياً موزعاً بين 34 بلدية في غرب البلاد، و8 في الجنوب، و8 في الشرق.

مقتل شرطي بعد اشتباك مع مسلحين في إيران

عناصر من الشرطة الإيرانية

«وكالات» : قال مركز معلومات الشرطة في محافظة سيستان وبلوشستان جنوب شرق إيران، إن شرطيا من قوى الأمن الداخلي، قتل في مدينة إيرانشهر، بعد اشتباك مع مسلحين.

وقال المركز في بيان أمس السبت أن دورية لقوى الامن الداخلي اشتبكت مع مسلحين في مدينة إيرانشهر، حسب وكالة «إرنا» الإيرانية. وأضاف «في هذا الاشتباك، الذي كان مساء الجمعة في ساحة الشهيد أميني فرد، في مدينة إيرانشهر، لاذ المسلحون بالفرار بعد إصابتهم»، وتابع البيان «قتل في هذا الاشتباك عنصر من دورية قوى الأمن الداخلي».

وتعتبر محافظة سيستان وبلوشستان المتاخمة لأفغانستان، وباكستان، مسرح اشتباكات دموية بين الحين والآخر بين الجماعات المسلحة، ومهربي المخدرات المسلحين، وقوات الأمن الإيرانية. وفي الشهر الماضي، شن مجهولون هجوماً على مبنى محكمة في في المحافظة، أسفر عن 6 قتلى، بينهم طفل، وإصابة 20 آخرين، واتهمت إيران، جيش العدل بالتورط في الهجوم.

رئيس وزراء الهند يتعهد معاقبة باكستان على أي هجمات مستقبلا

«وكالات» : حذر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي باكستان من أن بلاده سوف تعاقبها حال شن إسلام أباد هجمات عليها مستقبلا.

وجاء التحذير خلال الاحتفال بمرور 78 عاما على الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني.

وتأتي تصريحات مودي الجمعة، بعد ثلاثة أشهر من دخول الهند وباكستان، الخصمين النوويين، أربعة أيام من القتال العنيف، في أسوأ اشتباك بينهما منذ عقود.

وأدلى مودي بتصريحاته من القلعة الحمراء في نيودلهي والتي ترجع إلى عصر المغول، قبل القرن السابع عشر الميلادي، حيث قال إن الهند أسست «وضعا طبيعيا جديدا» لا يفرق بين «الإرهابيين» وأولئك الذين يدعمون الإرهاب. وقال إنه لن يتهاون مع «الابتزاز النووي» من جانب إسلام أباد.

وأضاف مودي:«قررت الهند إنها لن تتهاون مع التهديدات النووية. ومنذ فترة طويلة يحدث هذا الابتزاز النووي ولكن لن يتم التهاون معه الآن».

وكانت باكستان رفضت في السابق التصريحات الهندية بشأن الابتزاز النووي ووصفتها بالاستفزازية والتحريضية.

ولكن رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف أعلن الخميس، عن إنشاء «قيادة قوة الصواريخ العسكرية» الجديدة لتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد.

السودان : موجة جديدة من الكوليرا .. الموت يخطف 33 شرق دارفور

مصابون بالكوليرا في دارفور

«وكالات» : مع استمرار تفشي الكوليرا في السودان لاسيما في دارفور، وسط استمرار الحرب لقي العشرات حتفهم أمس السبت جراء الوباء.

فقد أفادت مصادر بوفاة 33 شخصاً بولاية شرق دارفور جراء الكوليرا في موجة جديدة لانتشار الوباء بمحليات الولاية هذا الأسبوع.

وبحسب مصادر طبية قضى 15 شخصا جراء المرض بمحلية ابوكارنكا شرقي مدينة الضعين بينهم 9 لاجئين من دولة جنوب السودان.

كما توفي 18 شخصا آخرين بمحلية شعيرية منطقة خزان جديد شمالي الضعين التي تشهد تدفقاً مستمراً للنازحين القادمين من مدينة الفاشر.

من جهتها، حذرت وزارة الصحة بشرق دارفور من أن المرض في حالة انتشار واسعة في عدد من مدن الولاية، مطالبة المنظمات الدولية بضرورة التدخل العاجل لمجابهة الوباء

وكانت منظمة أطباء بلا حدود أكدت الخميس الماضي أن البلاد تشهد أسوأ تفش للمرض من سنوات.

يأتي هذا فيما تستمر الحرب بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو منذ أبريل 2023، ما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف، ونزوح أكثر من 13 مليون شخص داخل البلاد وخارجها.

فيما حذرت الأمم المتحدة مؤخرا من أن 17 منطقة سودانية باتت مصنفة على أنها معرضة لخطر المجاعة، بما في ذلك أجزاء من دارفور وجبال النوبة والخرطوم والجزيرة.

واشنطن تقاضي إدارة ترامب بسبب «استيلائها» على شرطة العاصمة

«وكالات» : أقامت سلطات العاصمة الأمريكية واشنطن دعوى قضائية الجمعة ضد إدارة الرئيس دونالد ترامب، بسبب ما وصفته بـ«الاستيلاء العدائي» على إدارة شرطة المدينة بهدف معلن هو تعزيز مكافحة الجريمة.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلن ترامب أن الحكومة الفدرالية ستتولى سلطة إنفاذ القانون في العاصمة واشنطن، ونشر قوات الحرس الوطني في إطار إجراءات استثنائية في مدينة يقول إنّها «تعجّ بالعصابات العنيفة» ويريد «تطهيرها».

بموازاة ذلك، قرّرت وزيرة العدل بام بوندي تعيين «مسؤول طوارئ» جديد على رأس الشرطة.

وجاء في الشكوى التي رفعها المدعي العام في العاصمة بريان شوالب، أنّ «القانون الذي يحكم واشنطن لا يجيز الاستيلاء على حكومتها».

وأضاف «استولى المدعى عليهم بشكل غير قانوني على السيطرة التشغيلية للشرطة، بما في ذلك من خلال تولي مناصب في سلسلة القيادة وإصدار التوجيهات».

وأورد شوالب في وقت لاحق في منشور على منصة إكس، أنّ «الإجراءات التي اتخذتها الإدارة غير قانونية بشكل واضح».

واعتبر أنّ «هذه إهانة لكرامة واستقلال 700 ألف أمريكي» يعيشون في واشنطن.

وأمر الرئيس ترامب بنشر 800 من عناصر الحرس الوطني «لتوفير وجود واضح في الأماكن العامة المهمة كرادع»، حسبما أعلنت وزارة الدفاع الخميس.

على عكس الولايات الأمريكية الخمسين، تعمل بلدية واشنطن في إطار علاقة خاصة مع الحكومة الفدرالية تحدّ من استقلاليتها.

وكانت وزارة العدل في عهد الرئيس السابق جو بايدن أعلنت في بداية يناير أنّ الجرائم العنيفة وصلت في العام 2024 إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من 30 عاماً.